مقومات بناء الدولة المدنية في تونس

أ. إبراهيم قلواز – جامعة الشلف

ملخص:

تقدم تجربة بناء الدولة المدنية في الجمهورية التونسية دروس رائدة للإنتقال السلمي للسلطة المبني على التوافق والحوار الوطني والأرضية الصلبة التي صاغتها مختلف الشرائح والنخب الفاعلة في الساحة السياسية والإجتماعية التونسية،كما تعبر هذه التجربة عن رقي الوعي السياسي لدى النخب ونضج ثقافة المجتمع التونسي وتفتح المعارضة السياسية في البلاد على مختلف التوجهات والتيارات وقبولها اللامشروط بتبني كل الخيارات المطروحة للشراكة السياسية.

المعطيات التي سلف ذكرها؛ أعطت للمهتمين بالشأن السياسي في البلاد الميكانيزمات والحلول الممكنة للتعامل مع العقبات التي اعترضت عملية بناء الوفاق الوطني، ما مكن هذه الفواعل من تحديد الأسس الرئيسية لعملية الإنتقال؛ وهي الأرضية المشتركة للمشروع الديمقراطي الوطني بحيث تكون قاعدة الوفاق الوطني هي الأساس للعملية السياسية والمرجع الأساس لفك التناقضات الاجتماعية.

من الواضح جدا أن أية قراءة لنجاح التجربة التونسية لحد الآن؛ لا يمكنها أن تخرج عن اعتبار التراكم النضالي المدني في تونس هو الجينات الأساسية للصحوة المدنية في هذا البلد.

الكلمات الدالة:تونس،الصحوة المدنية،الربيع العربي،التحول الديمقراطي

Résumé :

L'expérience de la transition démocratique en Tunisie leçons pilotes pour le transfert pacifique du pouvoir basée sur le consensus et le dialogue national et la terre ferme rédigée par les différents toboggans et les joueurs d'élite dans l'arène tunisienne et sociale politique, telles qu'exprimées dans cette expérience a été promu conscience politique parmi les élites et la maturité de la culture de la société tunisienne et l'opposition politique ouverte dans le pays les différentes tendances et courants et acceptation inconditionnelle à adopter toutes les options de la société politique.

Ancêtre de données mentionnée; donnée pour ceux qui se intéressent à la vie politique dans les mécanismes nationaux de travail et les solutions possibles pour faire face aux

obstacles pour construire un processus de réconciliation nationale, qui a permis à ces autres acteurs de l'identification des principaux fondements du processus de transition, ce est un terrain d'entente pour le projet démocratique de la National sorte que la base de l'entente nationale est le fondement du processus politique la référence de base pour décoder les contradictions sociales

Il est très clair que toute lecture de la réussite de l'expérience tunisienne jusqu'à présent; il ne peut pas être considéré comme au-delà de l'accumulation de la lutte civile en Tunisie est gènes essentiels réveil civique dans ce pays

مقدمة:

يمكن القول أن تونس كانت العنوان الأبرز لتسطير حقبة تاريخية جديدة في العالم العربي، وكتبت بساطة شخصية البوعزيزي تحولا عميقا بعث من جديد صوت الشعب العربي المصادر لعقود ،واستمر الإستثناء الديمقراطي العربي تونسيا فيما بعد ثورات الربيع العربي؛ من خلال قدرة الأطراف التونسية على إنجاز أصعب مراحل البناء الديمقراطي وهي نجاح المرحلة الإنتقالية في البلاد، وهذا بالضبط ما يجعلنا نطرح السؤال التالي:ماهي مقومات التحول الديمقراطي في تونس ؟وكيف استطاعت الفواعل السياسية والإجتماعية في البلاد إنجاز المرحلة الإنتقالية نحو البناء الديمقراطي الوطني في تونس؟

محاور الإجابة:

1-تطور النظام السياسي التونسي

2-مقومات التحول الديمقراطي في تونس

3-الثورة التونسية واندلاع ثورات الربيع العربي.

4-المرحلة الانتقالية في تونس.

5-آفاق التجربة الديمقراطية التونسية.

1-تطور النظام السياسي التونسي

تعتبر الجمهورية التونسية واحدة من الدول الاستثنائية في العالم العربي والعالم الثالث ،بحيث استطاعت أن تحافظ على خصوصية استثنائية

لنهجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي،رغم عقدها اتجاه الجغرافيا، وفقرها من حيث الموارد الطاقوية والمعدنية، ورغم قلة تركيبتها البشرية ، إلا أنها منذ استقلالها سلكت الطريق القطري، وخالفت كل توجهات محيطها الجغرافي، وحسمت مبكرا تعريفها الهوياتي والاجتماعي في محيط يموج بالشعارات والإيديولوجيات والأفكار الرجعية والتقدمية،وفي ظرف كانت فيه معظم دول العالم الثالث تشهد صراعات كبرى حول مشروع بناء الدولة ما بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي، بغض النظر عن عدم التطابق بين الكيان الجغرافي والسياسي والقانوني للقطر، مع الكيان الاجتماعي والاقتصادي(1).

منذ فك الارتباط عن الإدارة الاستعمارية،أدرك قادة الدولة الفتية في تونس الظروف التي تمر بها المنطقة، والمكانة التي تمثلها تونس ومقوماتها وقدراتها على استيعاب المشاريع الوطنية والقومية ،والمشاريع الإقليمية والوحدوية عربيا، وإسلاميا، وعالمثالثيا،بحيث اعتبر القادة التاريخيين على غرا ر الحبيب بورقيبة ؛أن القومية العربية خطرا على مشروع الدولة الوطنية التونسية، ويمكن أن تحتوي هذه الدولة الفتية الضعيفة، ومن ثمة عملوا بسرعة على انتهاج طريق الخيار الوطني الليبرالي؛ والنموذج الغربي، وتحديث المجتمع التونسي على نفس النمط الأوروبي لبناء دولة معاصرة، حتى أن دستور هذه الدولة أقر المساواة بين الجنسين ؛على نفس النهج الغربي،وتباطأ كثيرا قادة تونس في الإعتراف بالجامعة العربية والانضمام إليها على خلفية هذه المحددات الهوياتية والسياسية (2).

أرسى النظام التونسي طيلة الفترة الموالية لإستقلال البلد ؛مؤسسات عملت على إرساء التوجه الليبرالي والبناء الغربي العصري للمجتمع؛ ومن ثمة أرسى مقومات ساعدت على تعزيز الشعور الوطني والانتماء القطري ؛وترسيخ شرعيات ورمزيات عقدية وطنية، ساهمت في تكون النموذج الخصوصي للجمهورية التونسية،وأصبح الرئيس الحبيب بورقيبة الزعيم التاريخي لتونس منذ استقلالها إلى غاية تنحيته في انقلاب أبيض في نوفمبر 1987 من قبل العسكري زين العابدين بن علي،ورغم النهج الليبرالي، والتوجه العصري للنظام التونسي ؛إلا انه لم يسلم من الإنتفاضات الشعبية ضده ،المطالبة بتحسين أوضاعه المعيشية، وأبرز هذه الإنتفاضات كانت انتفاضة قفصه 1980، فلم تستطع المقاربات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي صاغها هذا النظام ؛من أن تحقق تطابقا بين التوجه السياسي للنظام وحقيقة التوجه الإجتماعي للمجتمع التونسي ، مما أدى إلى حراك كبير للمعارضة والنقابات والجمعيات النسوية للنضال ضد توجهات النظام إلى درجة أصبح معها تنظيم نقابة الشغل في تونس بمثرلة موازية للحزب الحاكم(3).

عمل بن علي طيلة فترة حكمه الممتدة لأكثر من ربع قرن على تعزيز التوجه الليبرالي، و الإقتراب من الفضاء الأوروبي ؛إلى درجة أصبحت معها تونس أفضل نموذج من المنظور الأوروبي للدول العربية في مقارباتها للنهج الغربي سياسيا واجتماعيا واقتصاديا،رغم أن الجنرال بن علي عمل في الاتجاه المقابل؛أي على تعزيز حكم البلاد بيد من حديد، من خلال الحد من دور المعارضة والنقابات ،وتضييق الخناق على الحريات الفردية والجماعية، ومصادرة الحقوق ومحاربة النخب الثقافية والفكرية المنتقدة لسياساته،وبذلك بنى نظامه شبكة من العلاقات المعقدة لتحالف شبكات الفساد والاستبداد ،في مقابل زيادة دعم الأجهزة الأمنية وإفرازاته القمعية، ناهيك عن الملاحقات والمتابعات الأمنية والقضائية ،والتدخل في الحياة الخاصة للكثير من المواطنين والنخب على اختلاف انتماءاتها ،واستغل بن علي ومحيطه فرصة أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب التي أعلنتها إدارة الرئيس بوش الابن؛ للتخلص من الكثير من المعارضين السياسيين وإدراجهم في خانة الإرهاب والجماعات المتطرفة من جهة ؛ومن جهة ثانية للهروب من مطالب الإصلاح وتكميم الأفواه ونيل رضى الإدارة الأمريكية

بهذا التعاون السياسي والأمني، وتعزيز القدرات البوليسية للدولة التونسية، ليجد الشعب التونسي في نهاية المطاف أنه أصبح يعيش في ظل دولة بوليسية بامتياز، تتعزز قدراتها الأمنية ضد المواطنين يوما بعد يوم، طيلة فترة حكم الجنرال العسكري بن علي، إنه الظلم المؤذن بخراب العمران بالتعبير الخلدوني مرة أخرى(4).

2-مقومات التحول الديمقراطي في تونس

رغم مأساوية الأوضاع الأمنية وقسوة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع التونسي، وبطش أجهزة الأمن وفساد إداراته واستبداد رموزه، واستغلاله خيرات الشعب لصالح الجهويات الضيقة والفئوية والعائلية ،إلا أن وعي المجتمع التونسي الثقافي والسياسي كان يرتفع باتجاه خلق مستويات متقدمة من النضال السلمي اتجاه كل هذه الأوضاع،وهذا بفعل جملة من المقومات التي كانت تدفع عملية التحول الديمقراطي دوما إلى الأمام والتقدم، ومن هذه المقومات نجد:

-وجود مجتمع مدني فاعل وقوي ،منتظم ضمن شبكات واسعة ومتنوعة من الجمعيات والمنظمات في مختلف المجالات والميادين؛واضح الرؤية والأهداف؛ وغير محتوي من قبل النظام ،منشغل تماما بالقضايا الرئيسية التي تهم أفراد الشعب، وإيمان هذه التنظيمات بالمسؤولية الجديدة الملقاة على عاتقها بنيل حقوقها، من خلال إيجاد خطوط موازية لفساد الإدارة واستبداد رموز النظام،وقد كان إدراك هذه التنظيمات بهذه الضرورات في مراحل مبكرة ومتقدمة جدا عن نظيراتها في البلدان العربية ،خاصة وأن حسم القادة التونسيين مبكرا للتوجه القطري والنهج الليبرالي ونمط الحياة العصرية قد ساعد كثيرا على تبلور هذه التنظيمات وتطورها، ونضجها في الفكر والنضال والتطبيق، وكيفية تحديد الآفاق والوصول إلى الأهداف بأسرع الطرق وأسلمها(5).

-وجود نخب ثقافية وفكرية مستميتة في النضال الديمقراطي رغم تهديدات السجن والملاحقات الأمنية، إلا أن الكثير من هذه النخب ظلت تصر على الإستمرار في نهجها النضالي، وعدم التخلي عنه؛ بل لجأت إلى كل أساليب النضال من إضرابات عن العمل وعن الطعام والإحتجاجات المستمرة، وحتى الدفاع عن هذه المطالب وإيصالها إلى المنظمات العالمية والدولية المهتمة بالدفاع عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وكرامة الشعوب، وقيادة النضال من المهجر وحمل الرسالة الوطنية بعيدا في فضاءات أوسع وأهم، لإيصال صوت الشعب التونسي من خلال نخب حية ومبدعة ،نخب تونسية مثقفة ومبتكرة ذات أفكار ومبادئ خلاقة، تترجم مستوى الوعي والنضج الفكري والسياسي لدى النخب التونسية كواحدة من مقومات التطور الديمقراطي(6).

-قوة النقابات:تتمتع تونس بتنظيمات اجتماعية ومدنية وعمالية قوية، تساهم في كل مرة في تحريك الساحة السياسية والإجتماعية في البلاد،وتعود لبنات هذه التنظيمات إلى فترة الوجود الاستعماري والنضال الذي قاده العمال ضد الإدارة الاستعمارية؛ واستمر بعد الإستقلال من أجل رسم إطار أفضل لمعيشة العمال وكرامة حياتهم وحياة ذويهم،وفي هذا الإطار يبرز اتحاد الشغل باعتباره أكبر وأقوي تنظيم نقابي في البلاد، كشريك رئيسي ليس في الحياة الإجتماعية والإقتصادية فقط؛ وإنما يتعدى دوره إلى حدود المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد ،وهندسة التوجهات الشاملة والإستراتيجيات الكبرى للبلاد، وهو يشكل الجناح الأقوى للترويكا التي تقود عملية التحول في البلاد ؛باعتبار أنه تجاوز حدود التأثير كأقوى حزب في البلد(7).

تعود تجربة اتحاد الشغل إلى الفترة الاستعمارية التي قاد فيها قاطرة النضال ضد المحتل، واستكمل نضاله من أجل الحقوق المدنية والاجتماعية للتونسيين في فترة حكم بورقيبة ،وتحول إلى أحد القوى السياسية في مواجهة تفرد الرئيس بالسلطة ،وأصبح من أبرز الداعين إلى التعددية السياسية والتحول الديمقراطي خاصة بعد أحداث 1984 في تونس (8).

-تفتح المعارضة :حتى وإن كان نظام بن علي وقبله نظام بورقيبة قد أحكموا قبضتهم على الساحة السياسية ،وأغلقوا مجال اللعبة الديمقراطية؛ إلا أن المعارضة التونسية بمختلف تياراتها عملت على الدوام على خلق الإطار المناسب للعمل السياسي والقالب الأفضل للنضال الديمقراطي، وفي سبيل سعيها الحثيث لعصرنة الحياة السياسية في البلاد، ومواجهة الاستبداد ،حافظت هذه المعارضة على نزعتها الوطنية الأصيلة؛ خصوصا المعارضة الإسلامية الممثلة على وجه الخصوص بحركة النهضة التي يقودها راشد الغنوشي، حيث عمل الأخير على الدوام على تطابق توجهات الحركة مع المبادئ الوطنية والتفتح على مختلف التيارات في البلاد ،والإهتمام بأولويات المجتمع؛ كمنطلق للسياسات العامة وتوجهات الحركة؛ ما جعلها عصرية متفتحة ووطنية أصيلة ،تعمل في إطار المشروع الوطني المشترك، وهذا ما يعد من أهم مكاسب ومقومات التحول ونجاح الانتقال الديمقراطي في البلاد(9).

دور المرأة في الحياة السياسية:لعبت المرأة التونسية منذ استقلال البلاد دورا كبيرا في التعبئة الاجتماعية وتثقيف النساء ونشر الوعي في الوسط النسوي؛ حتى في المناطق القروية والريفية المعزولة من أجل اندماج المرأة في المحيط العام، خاصة وأن قوانين البلاد كانت في اتجاه ماكانت تناضل من أجله المرأة التونسية؛ من حيث المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من التعليم ،والمشاركة في الحياة الإقتصادية وتمكينها من العمل، والمشاركة في الحياة السياسية وشغل المناصب القيادية.

لقد تمكنت المرأة في تونس في سنوات مبكرة من تطوير فضاء قوي ،وناشط للتواصل الاجتماعي بين النساء ونشر الخبرات الاجتماعية، وتشكيل قوة إضافية في المجتمع؛ من أجل مجتمع عصري متطورو مثقف ،وهذا ما أعطى النساء التونسيات ملاذا مهما للمشاركة في إنجاح التحول الديمقراطي في البلاد.

يعود نضال المرأة التونسية إلى سنوات مبكرة من تاريخ هذه الجمهورية قبل نيل استقلالها،إذ انخرطت في الحركة الوطنية و تم تأسيس جمعيتين نسويتين(اتحاد المرأة التونسية المسلمة 1936،واتحاد المرأة التونسية 1944)،وتمكنت من تحقيق مكاسب وحقوق دستورية مهمة،مكنتها من بناء أرضية صلبة لمكانة المرأة داخل المجتمع التونسي من خلال مساواتها بالرجل في كل الحقوق والواجبات،وحقها الإنتخابي سواء الإنتخاب أو الترشح(10)

تطور مستوى التعليم والثقافة المدنية والاحتكاك بالغرب: بما أن تونس دولة سياحية فقد كان لها على الدوام احتكاك كبير بمختلف الثقافات ووفود السياح الأجانب ؛والإندماج الكبير بينهم، ما عزز ثقافة الحياة العصرية والنهج الغربي لدى المجتمع التونسي؛ وتوجه تونس المبكر إلى الشراكة الأورومتوسطية ،وباعتبار أنها دولة سباقة إلى تبني المنظومة المعلوماتية وتقنياتها ودخول الإنترنت إلى البلاد العام 1991 كأول بلد عربي، ما ساعد على ارتفاع مستوى التعليم في تونس، وتطوير أنساق الثقافة العصرية المعززة بهذا النهج من التعليم الذي لا يجاريه أي مستوى في المنطقة ؛بحيث أن نسبة التعليم في تونس هي الأعلى بين نظيراتها العربية ،وهذا مقوم أساسي في تشكيل الوعي والثقافة

وتطور النضال الديمقراطي(11).

-التجانس الإجتماعي وغياب المذهبية والطائفية في البلاد:وهي ميزة تنفرد بها تونس عن الدول العربية التي يعاني معظمها بشكل واضح من عدم التوفيق بين التركيبات المختلفة للمجتمع؛ بحيث يسجل المجتمع التونسي غياب كلي لأي صراع طائفي أو مذهبي داخل البلاد؛ وهو ما يساعد جميع الشركاء الإجتماعيين في هذا البلد على يسر بناء قاعدة التوافق الوطني، وإمكانية التوفيق في بناء قاعدة مشروع وطني صلب؛ يهتم بأولويات المسائل المثمرة والمنتجة والمكملة لبناء العملية السياسية الجاري إعدادها ؛وهذا بالضبط ما يعطي دفع أكبر لمسلسل الانتقال الديمقراطي ويقدم مؤشرات قوية حول آفاق التجربة و مآلاتها الإيجابية في المستقبل.

من الواضح أن تونس تتوفر على قاعدة صلبة ومتينة من أجل بناء مشروع وطني وتجربة تحول ديمقراطي استثنائية في المنطقة، من خلال تعدادها للمرجعيات الوطنية الإيجابية؛ لتحديد منطلقات الحوار الوطني، والتركيز على المبادئ الوطنية وأسس العملية السياسية العصرية ،وتنويع الشراكات الإجتماعية لغرض صون مكتسبات التحول؛ والسير نحو مزيد من التقدم في هذه العملية ؛وعدم الإرتكان إلى المحددات الظرفية للمشهد السياسي لضمان عدم العودة إلى الوراء في بناء هذا المسار الديمقراطي.

3-الثورة التونسية واندلاع ثورات الربيع العربي.

شكلت المعطيات السابقة لتعريف السمات العامة للمجتمع التونسي؛ منطلقا جيدا للمزاوجة في المطالب بين حق العمل وحرية التعبير، بما يشكل الكرامة الإنسانية للمواطن التونسي، وهي النقطة الأساسية التي أدت إلى تضحية الشاب التونسي البوعزيزي بحياته ؛لإعطاء هذا المبدأ صورته الفعلية والواقعية لمستوى وعي المجتمع التونسي وطريقة تفكيره،وعكست دائرة الإحتجاجات في البلاد منذ انطلاقتها؛ خارطة التفاوتات الإجتماعية بين المناطق الجهوية والإقليمية للبلاد ،في صورة مطابقة لجغرافية الفقر والبطالة والتهميش الإجتماعي وغياب التنمية،وبقدر ماكانت هذه الحركة من الإحتجاجات عفوية ومفاجئة تعكس حجم السخط والتذمر من فساد النظام القائم ؛فإنها أيضا عكست وللوهلة الأولى صورة المجتمع العصري والواعي والمثقف، وما يؤكد على ذلك حجم التضامن الكبير ؛ والسخط العالمي الذي صاحب الإحتجاجات ضد الممارسات القمعية للنظام ضد المحتجين، وضد الإعلاميين والشبكات الحقوقية ومناضليها(12).

في خضم هذه الأحداث أظهر الشباب التونسي شجاعة كبيرة في مقاومة استبداد السلطة، وعكست استماتتهم تلك في وجه النظام وخطاباته التهديئية مستوى الوعي السياسي والثقافي الذي أمدهم بتلك الرغبة الشديدة في التخلص من هذا النظام نهائيا،وظهرت ملامح خصوصية المجتمع التونسي في سمات وطبيعة هذه الثورة، فقد كانت أول ثورة اجتماعية شعبية في التاريخ العربي، لم يقدها جيش أو قبيلة، بل مجتمع مدني حي ومندمج ضد طاغية استبد بخيرات الشعب، وداس كرامته،فلم تكتف هذه الثورة بإسقاط رأس النظام ؛بل استمرت ضد كل عصاباته؛ وضد كل رموزه بما فيها الشخصيات القيادية والحزب الحاكم؛ من أجل إعلان تونس الجديدة في قطيعة كلية مع حقبة بن علي الفاسدة،وقد أدرك الشباب التونسي أن هذا الأمر يتطلب منهم غلق كل المنافذ الممكنة لعودة فلول النظام السابق؛والتركيز على صيانة ما تحقق بفضل هذه الثورة(13).

لم تكن الثورة التونسية تمثل تيارا بعينه أو إيديولوجية معينة ،كما أنها لم تكن تعبر عن انتصار قوة معينة داخل الدولة،فقد غابت الشعارات أيا كان نهجها وتوجهها عن قوى الشباب التي قادت انتفاضة المجتمع التونسي ضد أوضاعه،ولم تشكل قاعدة أو منطلقا لنضال قوى جديدة لترسيم نخب سياسية بديلة للنظام السابق؛ بقدر ما كانت ثورة مفتوحة على جميع الفعاليات الشعبية والوطنية ،وأساسا للتعبير الاجتماعي والسياسي والتغيير الجذري للتوجهات من القاعدة الشعبية بكل تنوعاتها؛ وصولا إلى التغيير المنشود الذي يمكنه أن يؤسس للبناء الديمقراطي على مستوى النخب في مراحل متقدمة من عملية التغيير، وبالتالي فإن هذه الثورة الإجتماعية الغير مؤد لجة ، كانت اقل تعبيرا عن كونها ثورة ثقافية وأبعد من أن تؤسس لحد إمبريقي لنظرية صراع الحضارات(14).

لقد فتحت الثورة التونسية الأبواب لشعوب العالم العربي للتخلص من أحمال الأنظمة التقليدية، ووضعت أمام الطاقات الحيوية في هذه المجتمعات فرصا تاريخية لإعادة إقلاع المسار النهضوي ؛عبر الفهم الرصين والواقعي والإيجابي لعناصر الحداثة، لصياغة المشروع الحضاري للعالم العربي من جديد.

مثلت هذه الثورة إذا المقدمات الكبرى لرؤى الشباب وطموحاتهم، وأبانت عن التوجهات الجديدة لأجيال المستقبل العربي حتى وان كانت المنطلقات الأولى في باقي الثورات في أساسها ثورة ضد الإرث التقليدي الاستبدادي، وثورة في وجه الانغلاق والإنسداد التاريخي الذي قادت إليه الأنظمة التسلطية شعوبها؛إلا أنها في الجانب المهم منها مثلت بداية الإنتقال ،بين حدين فاصلين؛ مابين القديم وما بين الجديد بكل مركباته السياسية والفكرية والتخلص من الأعباء التي أثقلت فاتورة صناعة المستقبل، وكبلت تعامل الفرد العربي مع مفاهيم وقضايا الحاضر.

لقد أدخلت هذه الثورات بمخاضاتها وتراجعاتها ،وانقلاباتها المتسارعة؛ العالم العربي إلى مرحلة العبور الحضاري العسير، من أجل الولادة العربية الثانية التي تتطلب قطيعة ابستيمولوجية مسبقة؛ من أجل ربيع عربي فكري للربيع العربي السياسي والإقتصادي(15).

إن الملاذات الفكرية التي رسمتها التجربة التونسية؛ تعد مدخلا أصيلا لتأصيل التحول في المنطقة العربية ؛حتى وإن كانت موجة ثورات الربيع العربي في باقي الدول العربية أخذت في انطلاقتها الملامح والسمات الأولية لمناهج الحراك الشعبي والإنتفاضة الشبابية في سبيل إسقاط النظام القائم ،ولم تكن كذلك في باقي مسار الثورات، وقد تبنت كل تجربة، أو وجهت وفق نماذج تغيير مغايرة لم تكن لتخدم التيار البارز الذي أرسته جموع الشباب في الثورة التونسية .

تكررت مشاهد الحشود المندفعة، وتكررت الشعارات المرفوعة وسط هذه الحشود، ويجد معظم المتتبعين صعوبات جمة في حصد استثناءات تتعلق بالإستعمال المطلق لشبكات التواصل الإجتماعي ومناضلي الحركات الشبابية المنتشرة في الأساس عبر الشبكات المعلوماتية، ناهيك عن ثورة الإعلام التي صنعت لوحدها توجهات ثورية أثرت بشكل أو بآخر على التوجهات الفعلية والمفترضة لهذه الحركات المنتفضة في الساحات وعبر شبكات التواصل المختلفة،لقد تصرف المدونون بعقلانية وفهم صحيح للمتغيرات العالمية من خلال الاستخدام الفعال والمثمر للقوة الناعمة ومنجزات الثورة الرقمية وإتقان لغة الخلق التواصل والتحول (16) .

لقد أبانت هذه الثورات عن خرائط تفاعلات جديدة في ظل بروز مقومات جديدة للتغيير، تقودها عناصر الجيوميديا التي أعطت لبعض القوى تأثيرات ملموسة في صياغة العملية السياسية لفترة ليست بالقليلة في بعض الدول العربية، وأثرت في رسم وهندسة المراحل الإنتقالية ،وأفشلت بعضها بالكامل على غرار العملية الإنتقالية في ليبيا.

وبذلك فقد أضاءت الثورة التونسية دروب التغيير في العالم العربي في مراحله الأولى، وشكلت اللبنات الأساسية لمشروع التغيير في المنطقة، إلا أن الخصوصيات الجيوسياسية والإستثناءات الإجتماعية ودور بعض المقومات السياسية لعبت الدور الحاسم في تحديد معالم وتوجهات التغيير في المراحل التالية لباقي تجارب التحول العربية،وهو ما أفقد تلك التجارب محتواها الإجتماعي والثقافي الذي غيب بفعل الحضور القوي للمقومات السابقة على حساب المرجعيات الفعلية أثناء صياغة وهندسة توجهات المرحلة الإنتقالية ،على عكس ما شهدته الثورة التونسية في مرحلتها الإنتقالية.

4-المرحلة الإنتقالية في تونس.

من السابق لأوانه الحديث عن التغيير الجذري لمجرد إسقاط دكتاتور، ويبدو الأمر بعيدا عن المنال وصف كل تغيير ثوري بأنه إنجاز لتحول ديمقراطي، لكن حتى وإن لم يكن نهاية حكم ديكتاتوري هو نهاية للإستبداد؛ إلا أنه يعتبر بداية للحكم الديمقراطي، ومن ثمة فإن أبجديات الثورة و التغيير تتطلب التعامل بحذر مع مفاهيم المراحل اللاحقة بدرجة أخطر وأصعب من منجزات إنهاء رأس الأنظمة الديكتاتورية، فنهاية الطغيان وبناء النظم المدنية الديمقراطية يتطلب العبور عبر مراحل انتقال قاتلة، بين الفوضى والفراغ المؤسساتي أثناء رحلة تحقيق الإجماع الوطني وقاعدة التوافق التي تشكل حجر الأساس لهندسة كل عمليات التحول في البلاد عقب الثورات، وهذا ما ينطبق على تجربة التحول التونسية.

لم تكتف الجماهير المنتفضة في تونس بإسقاط رأس النظام فقط،بل كان هذا الإنجاز بداية التحول في المشهد الثوري التونسي وأصرت القوى الثورية في البلاد على إسقاط جميع فلول النظام السابق؛ وضمان عدم عودة أية وجوه إلى الساحة السياسية وإنهاء جميع صور ورمزيات ومؤسسات النظام السابق؛ بداية من حل المؤسسات القديمة والحزب الحاكم(التجمع الدستوري الديمقراطي)، وإبعاد كل الوجوه الموالية للمرحلة السابقة أمثال محمد الغنوشي الذي شكل الحكومة الأولى بعد سقوط النظام وتم إسقاطها، وإبعاد جميع الوجوه السابقة، من أجل صيانة مكتسبات الثورة وضمان عدم مصادرتها أو احتوائها بثورة مضادة والعمل على تسليم السلطة ومؤسسات الدولة إلى نخب وقوى وطنية تخدم مسار العملية الانتقالية في البلد لتجنب الفراغ الدستوري إلى غاية انتخاب المؤسسات الرسمية (17).

لقد بدأت المؤسسات الإنتقالية في تونس قبل تأسيس المجلس التأسيسي، من خلال الهيآت والمؤسسات التي انبثقت عن قوى الثورة مباشرة بعد سقوط نظام بن علي، على غرار(هيأة 14جانفي)و(الهيأة العليا لتحقيق أهداف الثورة)،و(الهيأة العليا للإصلاح السياسي)و(المجلس الوطني لحماية الثورة)لقد كانت هذه الهيآت تعبر بحق عن عمق النضال السياسي التونسي، والرغبة الكبيرة والصادقة لدى هذه القوى من أجل إنجاز مشوار الإنتقال نحو تجربة التعدد الديمقراطي الفعلي، المبنية على الشراكة الإجتماعية والوفاق الوطني،لكن قبل ذلك كانت بداية عمل تلك المؤسسات هو مواجهة الثورة المضادة ،والعمل على تحقيق أهداف الثورة(18).

أدركت الفواعل الرسمية والغير رسمية المشاركة في هندسة المرحلة الإنتقالية؛ أن تجاوز هذه المرحلة يتطلب الكثير من التضحيات والحذر من المخاطر التي تتهدد البلد ومكتسبات الثورة ،وأن إنجاز أهدافها يتطلب التعايش مع سلبيات وآثار ما خلفه النظام السابق، وتجاوز مأزق الإنتقال الحذر بالتعايش والتفاعل الايجابي والحذر مع تحديات المرحلة الإنتقالية.

تحديات المرحلة الإنتقالية:

-الفوضى وانتهاك النظام العام: أولى التحديات التي واجهتها القوى الوطنية المهتمة بهندسة مستقبل العملية السياسية في البلاد؛ تتعلق بكيفية التعامل مع الفوضى الكبيرة التي عرفتها البلاد بعد سقوط نظام بن علي والانتهاكات المتصاعدة للنظام العام، والتمرد على كافة الأطر والبنى والمؤسسات والقوانين ذات العلاقة بمشاهد النظام العام ،بحيث استغلت الكثير من القوى الشبابية وشرائح المجتمع غياب القوى الأمنية الرادعة والسلطات الرسمية من أجل تنفيذ مسلسلات النهب والسرقة، والإعتداء على الممتلكات العامة والخاصة والمساس بملكية الدولة وملكية الغير، وانجاز مشاريع من دون انتظار الرخص القانونية، فقد كانت هذه الفوضى تعبر عن عصيان مدني حقيقي، وعدم اعتراف شعبي بالنظام وبالسلطات الإنتقالية في البلد، وكانت مهمة هذه الأخيرة كيفية إعادة النظام العام وإنهاء حالة الفوضى هذه.

-عودة النظام السابق ورموزه:بعد هروب بن علي، تسلم السلطة رئيس الوزراء السيد محمد الغنوشي كرئيس مؤقت للبلاد طبقا للفصل 56 من الدستور السابق، وتأسيس حكومة تكنوقراط من وجوه غير معروفة على الساحة السياسية في البلاد،وهو ما شكل تخوفا واضحا من عودة الرموز السابقة للنظام؛ ما أدى إلى تصحيح القراءة السياسية للدستور، واستخدام الفصل 57 من الدستور، الذي ينص على الشغور النهائي للمنصب وتولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع الرئاسة، ثم مشاركة قايد السبسي في قيادة الحكومة التالية لتأمين عملية انتقال السلطة، وهذا ما قوبل بمواصلة انتفاضة القوى الثورية وإسقاطها لهذه الرموز، وإصرارها على حل الحزب الحاكم سابقا ،واستبعاد جميع رموزه عن المشهد السياسي الثوري في البلاد (19).

-الفراغ المؤسساتي الدستوري:إذا كانت الثورة قد أنجزت في أولى خطواتها هدفا كبيرا وهو إزاحة المؤسسات الفاسدة في البلد بما فيها الحزب الحاكم وكانت قوى الثورة تتطلع إلى بناء مؤسسات مدنية ديمقراطية تعبر عن القناعات الفعلية للشعب ؛فان الإنتقال من القديم نحو الجديد خلف فراغا مؤسساتيا ودستوريا كان من الصعب تفادي آثاره الخطيرة على بقية مسار العملية الإنتقالية في البلاد ،وطرحت هذه المسألة تحديا جديا حول الأساليب والآليات الممكنة لتفادي حالة الفراغ الدستوري وإسناد المهمة لقوى توافق وطني إلى غاية إنجاز مؤسسات الإنتقال المنتخبة شعبيا، و لم تكن هذه الخطوة سهلة المنال بالنسبة للقوى السياسية التونسية.

-احتمال تدخل الجيش في العملية السياسية: استحضرت القوى السياسية في تونس في أولى بدايات فصول الإنتقال الديمقراطي تجارب مماثلة لصياغة جملة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل العملية الإنتقالية ،وقد كانت التجربة الجزائرية النموذج الأبرز لصياغة هذه الإحتمالات، و بدا التخوف في الأوساط السياسية التونسية واضحا من تدخل الجيش في العملية السياسية ؛خاصة مع فوز حركة النهضة الإسلامية واحتمال تكرار تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر؛ بعد تدخل الجيش ووقف المسار الإنتخابي في البلاد عقب فوزها في الدور الأول من الانتخابات التشريعية ، تزايدت المخاوف أكثر من احتمالات هذه الفرضية عقب ترقية الجنرال رشيد عمار على رأس المؤسسة

العسكرية في البلاد، ما كان يوحي بتقريبه من مهام تسلم السلطة في حالة أية تناقضات مع الحركة الإسلامية الفائزة بأغلبية مقاعد المؤسسات الإنتقالية المنتخبة حديثا(20).

شكلت هذه الفرضية تحديا كبيرا للقوى المشاركة في هندسة العملية الانتقالية؛ وكانت أبرز نقاط التأثير في ثقة الشركاء الاجتماعيين من صدقية إنجاز هذه المرحلة بكل حرية وشفافية،خاصة مع الترويج الكبير لفكرة دور الجيش الموازن في ظل تناقضات المرحلة الانتقالية التي تتطلب حتمية المخرج العسكري عبر بوابة جيش الإنقاذ حسب هذه الاتجاهات التي كانت تروج لدور الجيش في العملية الانتقالية(21).

-التدهور الأمني :لا يمكن الحديث عن انتقال سياسي في بلد ما وإنجاح عملية سياسية ما لم يكن هناك استقرار أمني، فلا يمكن للحوار الوطني الديمقراطي أن يكون مثمرا في ظل لغة العنف والتطرف والرصاص والإنتقام والجريمة المنظمة والإختطافات والإغتيالات المتكررة للرموز السياسية والنقابية، مثلما حدث مع الكثير من الوجوه الوطنية كان أبرزها السياسي شكري بلعيد.

لقد كانت هذه القضايا الأمنية المعقدة هي الألغام الكبرى التي كانت تهدد بنسف العملية السياسية في البلاد وبالرغم من ذلك، فإن قوة الفاعلين الإجتماعين وتفتحهم والتزامهم بقاعدة التوافق الوطني، مكنتهم من تجاوز هذا التحدي الأمني في البلاد؛ وإفشال جميع المخططات التي كانت تستهدف زعزعة الوضع العام وتحطيم كل ما أنجز في المراحل المتقدمة من العملية الإنتقالية؛ وهذا ما أعطى السلطات الإنتقالية والمؤسسات الأمنية في البلاد دفع كبير لمحاربة تلك التهديدات وما تلاها من انتشار لفلول الجماعات المتطرفة والعناصر الإرهابية(22).

-التدهور الاقتصادي:يعتبر الاقتصاد الوجه الثاني للعملية السياسية في البلاد وككل الدول التي شهدت تحولات سياسية سلمية كانت أو ثورية عنيفة، فقد عرفت تحولات اقتصادية ذات آثار وأبعاد محلية وإقليمية غير أن الوضع أسوا بكثير من هذه المعطيات بالنسبة للحالة التونسية.

فقد كانت تعاني تونس من أزمة بطالة خانقة تصل نسبتها ربع القوى العمالية الفعلية ،كما كانت تواجه الحكومة عجزا مستمرا في الميزانية، وعدم القدرة على تمويل مشاريع التنمية، ناهيك عن تفشي أزمة الفساد والمحسوبية واستغلال المال العام للأغراض الفئوية و الجهوية التي مارسها النظام(23).

وورثت تونس ما بعد الثورة إرث النظام السابق؛ مضاف إليه قيود اقتصادية جديدة ؛بداية من تراجع احتياطي الدولة من العملة الصعبة نتيجة هروب السياح بسبب الوضع الأمني وتراجع مدا خيل هذا القطاع الأساسي ،إضافة إلى نفور المستثمرين الأجانب وعدم قدرة المؤسسات المالية الدولية على منح قروض وتمويلات لتونس قبل تبين مستقبل العملية السياسية في البلاد.

وهكذا أجبرت النخب الجديدة في تونس على الإسراع في البحث عن التمويلات اللازمة لإنطلاق عجلة التنمية ومواجهة مطالب القوى الثورية بمنجزات سريعة حسب الأولويات الاجتماعية ،وضمان انتقال اقتصادي منتج بالموازاة مع عملية التحول السياسي في البلد.

لعبت القوى السياسية والإجتماعية بعد الثورة دورا حاسما واستثنائيا ؛في إضافة عوامل توافق وبوادر تفاهم وشراكة إيجابية ؛إضافة إلى المقومات التي توفرت لهذه القوى من أجل استيفاء جميع شروط التأسيس للمرحلة الإنتقالية بداية من:

-حياد المؤسسة العسكرية رغم التأويلات والتحليلات المتوقعة للإنقلاب على فوز حركة النهضة الإسلامية ،ما أعطى ضمانة للفواعل السياسية بإمكانية تحقيق الدولة المدنية وإنجاح مسار التحول الديمقراطي.

-عدم إقصاء أي من المعارضين أو الاتجاهات السياسية في البلاد، واعتماد الشراكة الاجتماعية المفتوحة على جميع الفعاليات الوطنية.

-فعالية التنظيمات المدنية التي لم تكن لها أية منطلقات سوى المصلحة الوطنية ،والمشروع الديمقراطي للدولة المدنية التونسية ،وكانت هذه التنظيمات الأقل احتواءا؛ والأقل تأثرا بالفواعل الخارجية من كل نظيراتها من التنظيمات المدنية في دول الربيع العربي

-ما ينطبق على فعاليات المجتمع المدني ؛ينطبق على القوى السياسية في البلاد أيضا، فقد كانت معظم الأحزاب المشاركة في العملية السياسية الأقل استقطابا للقوى الخارجية ؛التي وجدت صعوبات كبيرة في اختراق المشهد السياسي التونسي، وكان هذا البلد الأقل عرضة لتغلغل الفواعل الخارجية ،هذا ما جعل القاسم المشترك لجميع القوى في نضالها واختلافها حول أسس وأساليب الإنتقال؛ تدور حول محور المشروع الوطني الديمقراطي وقاعدة التوافق الوطني

-كما لعبت السلطة الإعلامية دورا بارزا في تحريك المشهد السياسي وتفاعلاته الإيجابية ،من خلال التركيز على القضايا ذات الأولوية الاجتماعية، وإبراز النقائص المهمة في مشروع الإنتقال خصوصا بعد تحررها من قبضة الوصاية والمساءلة وخطوط التحرير والإنغلاق والاحتكار السلطوي، ما فتح الأبواب واسعا لمساهمة قطاع حساس في المجتمع ؛من أجل الفهم السليم لعملية التغيير على كافة المستويات، ومرافقة جميع مراحل العملية السياسية كسند يقف إلى جانب القوى الفعلية الراغبة في بناء مشروع التحول الديمقراطي وبنفس المسافة من جميع هذه القوى دون استثناء ،والغاية في ذلك هي تتويج القوى الصالحة حسب قواعد اللعبة الديمقراطية لتحقيق رغبات وغايات المواطنين في المقام الأول لا غير.

5-آفاق التجربة الديمقراطية التونسية.

بعد انجاز القوى الشبابية للثورة التي أدت إلى إنهاء دكتاتورية النظام السابق؛ واكتشاف الكثير من الحريات الجديدة ،بدت مكتسبات الثورة وأنها السبيل لولادة جديدة للمجتمع التونسي ،والطريق الصحيح لصناعة المستقبل المنشود في ظل مزيد من الكرامة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ،وإعطاء مزيد من فرص الرقي الإجتماعي والتعبير الخلاق والمبدع للحريات الفردية ،وتكافؤ الفرص في الإطار الوطني المدني البعيد عن المحسوبية و الجهوية ،وفتح مجالات الحرية داخل الأطر الحزبية والتنظيمية، لتكون اللعبة الديمقراطية والممارسة الشفافة للإدارة هي الآليات المحددة لتنظيم قوى المجتمع التونسي ما بعد الثورة(24).

لقد تجاوزت تونس العقبات الكبرى ،والمراحل الصعبة من مشوار التحول الديمقراطي، وهي بصدد انجاز نموذج استثنائي في المنطقة العربية لتجربة ديمقراطية رائدة،ذات إرث دستوري ونضال نقابي وحزبي عريق،بمجتمع واع حداثي ومتفتح،ومعارضة وطنية أصيلة، متمسكة بالمشروع الوطني للدولة المدنية ،وبحركة نسائية فاعلة ومبدعة؛ مساهمة بإيجابية في كافة مجالات الحياة الوطنية،وهذا ما يعطي لهذه التجربة روافد صلبة، وقواعد متينة ،ومقومات خلاقة ،من أجل استكمال مشروع النهضة الوطنية في الإطار الحداثي المتميز.

كما أن حركة النهضة أصبحت نموذجا للحركات الإسلامية في العالم العربي، ومن خلال ما أنجزته الحركة في المرحلة الإنتقالية ،ومساهمتها الواقعية في هندسة هذه المرحلة، وتجاوز عقباتها الكبرى، فقد قدمت مقاربة واقعية وإيجابية للممارسة السياسية بالنسبة للحركات الإسلامية، في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية والدولة المدنية والشراكة الإجتماعية مع مختلف مكونات المجتمع والطبقات السياسية والثقافية في البلد.

لقد تمكنت هذه الحركة بعد الثورة التونسية؛ من تجسيد التيار العصري للإسلام السياسي الذي نقلته إلى عالم الحداثة، وأسلمة الأخيرة(25)، في مقاربة واقعية ناضجة، تحمل الكثير من الآفاق والآمال في تجسيد حلول النهضة والتنمية باسم الإسلام، وتقديم الحلول التطبيقية للكثير من المشاكل والعقبات التي تؤرق حياة الفرد العربي؛ وذلك من خلال معالجة شاملة للواقع السياسي والثقافي والإجتماعي والإقتصادي، برؤية إسلامية حداثية ، في إطار الدولة المدنية والنظام الديمقراطي.

استنتاجات عامة:

تحتفظ كل تجربة تحول من تجارب الربيع العربي بخصائص ومميزات استثنائية عن بقية التجارب الأخرى في المنطقة العربية ،حتى وإن كانت هذه التجارب تشترك في السمات العامة المرتبطة بالنظام الإقليمي العربي؛وطبيعة التفاعلات العربية العربية، ونمط العلاقات العربية الخارجية ودرجة التفاعل مع المحيط الإقليمي والدولي ،إلا أن التجربة التونسية تنفرد بالكثير من المميزات والخصائص الاستثنائية التي تميزها عن بقية التجارب الديمقراطية في المنطقة العربية ،وتشمل هذه الإستثناءات السياقات القبلية لمرحلة الربيع العربي، والمحددات التي طبعت الثورة التونسية منذ اندلاع الإنتفاضة الشعبية ضد النظام إلى غاية سقوط رموزه بداية من بن علي، ثم تمتد سلسلة تلك الاستثناءات التي ميزت التجربة التونسية إلى المتغيرات التي حكمت بنية التفاعلات المحلية طيلة المرحلة الإنتقالية، وهندسة النظام التونسي الجديد ما بعد المرحلة الإنتقالية.

من الواضح أن القوى الرسمية في المجتمع التونسي توفرت لديها الكثير من المقومات الأساسية قبل تجربة الربيع العربي ،وساعدت هذه المقومات كثيرا على نضج المجتمع التونسي وتطور الثقافة المدنية ونمو الوعي السياسي وسط شرائح المجتمع، في ظل نمو إيجابي لتنظيمات المجتمع المدني وقوة النقابات العمالية وتكتلها ،واستماتتها في الدفاع عن مطالب واحتياجات شرائح العمال التونسيين، دون أن ننسى فعالية التنظيمات النسوية والدور السياسي والإجتماعي الذي لعبته المرأة في المجتمع التونسي ،إذ قدمت الإضافات اللازمة لبناء مجتمع قوي ومتماسك.

تضافر الجهود النضالية لهذه الفئات ساعد أيضا على تهيئة التوازنات، لنمو وضع إعلامي وسياسي مناهض للإستبداد والإنغلاق على الحريات الذي أطلقه النظام السابق اتجاه إبداعات وأفكار ومطالب هذه الفئات، وما أعطى قوة أكبر لهذا المسار النضالي للسير في نفس الإتجاه ؛هو وجود وضع عام في البلاد مساعد على بلورة مثل هذه النشاطات والنضالات السياسية السلمية اتجاه السلطة، بما أن تونس كانت بلدا قريبا جدا من المحيط الأوروبي ،نظرا للإحتكاك الكبير بين المجتمع التونسي والمجتمعات الأوروبية المتوافد يوميا على تونس السياحية، والنمط الثقافي والمعيشي للمجتمع التونسي المشابه لمثيلاته الغربية ،ووجود بنية قانونية أتاحت للمرأة البروز في المجتمع جنبا إلى جنب مع الرجل.

في هذا الإطار، لا يمكن التغاضي عما تمثله تأثيرات الدخول المبكر لتونس في المعسكر الغربي وتبني النهج الليبرالي ،ومن ثمة الإنضمام المبكر أيضا للشراكة الأورومتوسطية، والترحيب المسبق لتونس قبل جيرانها بمختلف عروض هذه الشراكة، والقبول اللامشروط بالإصلاحات التربوية والتعليمية على النمط الغربي والإنخراط في نسق الثورة المعلوماتية بنهجها الثقافي المعولم ،ودخول الانترنت إلى البلاد كأول بلد عربي يقبل على هذه الخطوة، فكل هذه العوامل أعطت لتونس خصائص استثنائية ومميزات وفرت أرضية مسبقة لتحول ديمقراطي مبكر في المنطقة، حتى قبل الحديث عن الربيع العربي.

فالمجتمع التونسي كان في طريقه إلى التغيير، بأي شكل وأسلوب كان، وكل المعطيات كانت تشير إلى قرب هذه المرحلة فكانت ثورات الربيع العربي.

لم تسجل الثورة التونسية السبق في انتفاضة الشعوب العربية فقط ؛ولكن فجائيتها وسرعة إطاحتها برأس النظام وإصرار القوى الثورية فيها على هدم كل معالم ورموز النظام السابق؛ قد أعطاها عفوية ومصداقية بعيدا عن الفرضيات الخارجية والأجندات المسبقة، كما غابت عنها الشعارات الإيديولوجية و لم تشهد تنسيقا لدعم أي قوى خارجية أو استقطابات ذات مصالح وتأثيرات مقصودة وموجهة.

هذه المقدمات مكنت القوى الثورية أيضا من صناعة الاستثناء التونسي لتجربة التحول من خلال النجاح المميز للمرحلة الإنتقالية بكل تفاعلاتها؛ وبكل تناقضاتها بين الشركاء الإجتماعيين؛ والترفع عن الإختلافات الغير جوهرية والإنطلاق من قاعدة التوافق الوطني وتجاوز كافة المآزق الأمنية والاقتصادية، والعقبات التي واجهة المرحلة الإنتقالية.

الدرس الديمقراطي التونسي صنعته أيضا المعارضة التي انتهجت الأسلوب السياسي المقبول والإنخراط الكلي في قواعد اللعبة الديمقراطية بكل نتائجها، ومن ثمة الإنفتاح على بقية القوى ،والقبول بالشراكة الاجتماعية والسياسية في هندسة النظام البديل.

خاتمة:

ما يمكن التأكيد عليه في هذا المقام ؛ بخصوص المجتمع التونسي وهو يقف على أعتاب الثورة التونسية العربية الأولى في الألفية الجديدة؛ هو جملة المقومات التي تسلح بها التونسيون وتوافرت لهم من القاعدة التاريخية والمرجعيات المدنية الكبرى والأرضيات الأولية للنضال السلمي، فامتلك بذلك أفراد المجتمع التونسي مقومات تاريخية ومقومات حديثة من أجل صناعة المستقبل المدني لتونس الديمقراطية المعاصرة.

لقد مثلت ثورة أبي القاسم الشابي الشعرية، ونضال النقابي فرحات حشاد؛ الموجة الأولى للصحوة المدنية في تونس ،صحوة كانت في ظل القيود الإستعمارية ،جاءت لتكسير الخط الإستعماري وزعزعة قناعاته بإمكانية قبول الشعب التونسي باستمرار حكم هذا الكيان الدخيل،لقد أكدت موجة الصحوة المدنية الطبيعة الأصلية للتونسيين في الميل للحرية والتمدن المبكر مثلما نظر له واصل له خط ابن خلدون في فكر العمران البشري.

جاءت انتفاضات قابس وقفصة والقصرين وسيدي بوزيد في ظل حكم الحبيب بورقيبة؛ لتعلن الموجة الثانية للصحوة المدنية في دولة صاحب نظرية العمران البشري، لتبشر بمستقبل واعد للدولة المدنية ومجتمع الحداثة في تونس، خصوصا وان البلاد تبنت مبكرا الخط الليبرالي

والتخندق في المعسكر الغربي، وكان لندوة هلسنكي حول التحول الديمقراطي الأثر البالغ في تطلعات المجتمع التونسي إلى فضاءات الحرية والديمقراطية لتضيف أحداث أوروبا الشرقية قناعات أخرى للتونسيين بإمكانية تحقق هذه الآمال في المستقبل، خاصة وأن دخول البلاد الشراكة الأورومتوسطية قد عزز كثيرا من هذه التطلعات والآفاق، فقد أصبحت عين المجتمع التونسي متعلقة كلية بالشمال، ومترقبة لكل خطوات التطور في هذه العلاقة فتعززت أكثر هذه الصحوة المدنية.

ورغم القهر والحرمان وسيادة منطق الفساد والإستبداد في عهد زين العابدين، المتسم بالإنغلاق والتضييق على الحريات العامة، إلا أن شبكات التنظيمات المدنية كانت في تنامي مطرد كما وكيفا وأسلوبا ونوعية، واستفادت في ذلك من تجارب الثورات الملونة وكيفية تنظيم حملات النضال السلمي اعتمادا على شبكات التواصل الإجتماعي، ومعالجة المعطيات المتعلقة بالقضايا ذات الإهتمام السياسي والإجتماعي بعيدا عن مسرح القاعات والتجمعات المقموعة، وبدلا من ذلك انتظمت ضمن إطار أكثر فعالية وإيجابية من خلال التفاعلات المفتوحة في الفضاءات الكبرى لشبكات المعلوماتية ،فكانت ثورة الياسمين وإسقاط بن علي والإصرار على إبعاد كل رموزه ورفض وصاية أي جهة ،للتحدث باسم الثورة، ورفض أي استقطاب أو تأثير خارجي، كانت هذه لحظة فارقة في صحوة المجتمع التونسي؛ في طريقه لبناء المدنية الحقيقية للجمهورية التونسية.

بينما تقدم القراءة المتمعنة لأول انتخابات في البلاد؛ لبناء مؤسسات الدولة المدنية للخروج من المرحلة الإنتقالية، تقدم لنا الدلائل الكبرى لنضج الصحوة المدنية في تونس، وبلوغها مرحلة الوعي الحداثي والثقافة السياسية المكتملة، المستندة إلى مقومات الرزانة الإجتماعية ،الواقعية السياسية، ورشادة السلوك السياسي والإنتخابي .

لقد اختار التونسيون في هذه الإنتخابات طريق المدنية كخط نهائي لا رجعة فيه، ما يؤكد استحالة أية مساومة أو مناورة على مكتسبات الثورة والصحوة المدنية ،وعدم استعداد التونسيين للخضوع لأية مقاربات تبعدهم عن تحقيق الهدف الأسمى لنضالهم؛ وهو تشييد المدنية في البلاد بكل أبعادها وتجلياتها ،لقد فضل الشعب الدولة على الفوضى وفضلوا الشراكة الإجتماعية على الإقصاء أو الهيمنة، و لم ينحازوا لأي طرف فتجنب بذلك التونسيون العودة خطوات إلى الوراء في هذا الإطار.

خالف التونسيون الكثير من التوقعات التي كانت تقدم فوزا ساحقا للنهضة، كطبق انتخابي محسوم مسبقا في انتظار انتخابات الرئاسة،لكن خط افتتاح المرحلة التأسيسية إخوانيا، لم يكن كذلك لحظة خروجها، والإنتقال إلى المدنية كان صحوة مدنية بامتياز، صحوة نضجت كثيرا في موجتها الرابعة الرائجة للشعب والدولة والعرب ،كنموذج مدني يمكن الإحتذاء به للتأسيس لتجارب المدنيات العربية وإنجاز صحوة مدنية عربية شاملة مستقبلا، من نداء تونس إلى نداء العالم العربي الديمقراطي.

قائمة الهوامش:

1)-ميشيل شيحة,إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة،دمشق:مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد22،العدد الأول،2006،ص ص 313-315 .

2سالم لبيض،الدولة وأحزاب المعارضة القانونية أي علاقة؟حالة تونس،بيروت:المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 27،2010،ص ص9-15.

3)-السيد ولد أباه،الثورات العربية الجديدة،المسار والمصير،بيروت:جداول للنشر والتوزيع،2011،ص ص 18-21.

4)-عبد العلي حامي الدين،الثورة الشعبية في تونس:مدى قابلية النموذج للتعميم،تقييم حالة،الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011،ص3-5 .

5-علي فخرو،في إلى أين يذهب العرب؟رؤية 30مفكرا في متقبل الثورات العربية،بيروت:مؤسسة الفكر العربي،2012،ص49.

6)-عبد الإله بلقزيز،ثورات وخيبات،في التغيير الذي لم يكتمل،بيروت:منتدى المعارف،2012،ص27.

7)-توفيق المديني,اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل،دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب،مكتبة الأسد،2006،ص255 .

8)-أنور الجمعاوي المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق،الدوحة:دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،جانفي 2014،ص12 .

9)-عبد الإله بلقزيز,مرجع سابق الذكر،ص27.

10)-المادة 6 والمادة 2 من دستور الجمهورية التونسية 1959.

11)-عبد الإله بلقزيز،مرجع سابق الذكر،ص ص27-29 .

12)-منظمة العفو الدولية،تونس في خضم الثورة،عنف الدولة أثناء الإحتجاجات المناهضة للحكومة،المملكة المتحدة البريطانية:الأمانة الدولية،وثيقة رقم 30ـــ011،ط1،2011،ص ص 3-12 .

13)-عبد الإله بلقزيز،مرجع سابق الذكر،ص ص29-33.

14)-توفيق المديني،تحديات المرحلة الإنتقالية في تونس،مجلة الوحدة الإسلامية،السنة العاشرة،العدد114،(ماي-جوان)2011،على الموقع:

http://www.arabsi.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1526:2012-11-29-14-34-02&catid=51:2012-02-25-14-11-36&Itemid=70

15)-هاشم صالح، الإنتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، بيروت:دار الساقي،2013 ، ص ص 28-32 .

16)-علي حرب،في: إلى أين يذهب العرب؟رؤية 30مفكرا في مستقبل الثورات العربية، بيروت:مؤسسة الفكر العربي،2012،ص47.

17)-عزالدين عبد المولى،أضواء على التجربة التونسية في الإنتقال الديمقراطي،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،فيفري 2013،ص ص2-4 .

18)-أنور الجمعاوي ،مرجع سابق الذكر،ص12 .

19)-عزالدين عبد المولى،مرجع سابق الذكر،ص5.

20)-حال الأمة العربية 2013-2014،مراجعات مابعد التغيير،تحرير علي الدين هلال،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2014،ص ص 196-197 .

21)-يزيد صايغ،الجيوش و المدنيون في الصحوة العربية:تسوية محتومة؟على الموقع:

شوهد يوم(03فيفري2015) ،http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=45840Q

22)-حال الأمة العربية 2013-2014،مراجعات مابعد التغيير،تحرير علي الدين هلال،مرجع سابق الذكر،ص ص178-189.

23)-عزالدين عبد المولى,مرجع سابق الذكر،ص ص5-6.

24)-منظمة العفو الدولية، مرجع سابق الذكر،ص ص10-15.

25)-قطاف تمام أسماء،دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية-حركة النهضة التونسية نموذجا-،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،تخصص دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2013، ص139.